مجلة رفوف – مخبر المخطوطات – جامعة أدرار – الجزائر ـــــــــــــــــ المجلد: 12 / العدد:02 (نوفمبر2024) ص 292– 313
ISSN: 2335-1381 EISSN: 2602-5949 Legal Deposit: 2013-6352

المؤتمرات الإفريقية–نموذجا للبعد الثوري التحرري في العلاقات الجزائرية الإفريقية(1958–1963)

African Congresses -A Model for the Revolutionary and Liberating Dimension of Algerian-African Relations (1958-1963)

الدكتور: بوسليماني عبد الرحمان[1]
Dr : Bouslimani Abderrahmane
1 جامعة البليدة 2 (الجزائر)، a.bousslimani@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/06	تاريخ القبول: 2024/11/05	تاريخ النشر: 2024/11/28

الملخص: أثبت الكفاح المتنامي ضد الاستعمار في الجزائر في الأشهر الأولى التي أعقبت اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 والذي كان أسبق في الزمن من نظيره في معظم الحالات في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أنه كان في جوهره حاسمًا في توطيد الروابط الثورية التحررية التي زادت توثّقاً وتوسّعاً بمرور الوقت عندما اكتسبت عملية تصفية الاستعمار في افريقيا أبعادًا غطت القارة كلها، وتجلّت أكثر من ذي قبل في استطالة وشراسة الصراع ضد الاحتلال الفرنسي في الجزائر.

وتهدف الدراسة الى تحليل واقع العلاقات الجزائرية الإفريقية واستشراف أفقها التنموي الذي يجب أن ينطلق من دراسة التطور التاريخي الذي عرفته هذه العلاقات وأهميتها في التاريخ السياسي والاقتصادي، وهي عملية ينكشف معها البعد الثوري التحرري الذي زودته المؤتمرات الافريقية بدينامية غير عادية.

كلمات مفتاحية: الجزائر، إفريقيا، المؤتمرات الافريقية، البعد الثوري التحرري، الاستعمار الأوروبي.

Abstract

The escalating struggle against colonialism in Algeria during the early months following the outbreak of the Liberation Revolution in November 1954, which preceded similar movements in most cases in sub-Saharan Africa, proved to be fundamentally decisive in consolidating revolutionary and liberationist ties. These bonds grew stronger and more expansive over time, particularly as the process of decolonization in Africa gained dimensions that spanned the entire continent. This was most evidently reflected in the protracted and fierce conflict against French colonialism in Algeria.

The study aims to analyze the current state of Algerian-African relations and forecast their developmental prospects. This analysis should begin with an examination of the historical evolution of these relations and their significance in political and economic history. This process reveals the revolutionary and liberationist dimension, which was extraordinarily invigorated by African congresses.

Keywords: Algeria; Africa; African Congresses; Revolutionary Liberation Dimension; European Colonialism.

المؤلف المرسل: د. بوسليماني عبد الرحمان، **الإيميل**: abdou_bouslimani@yahoo.fr

1. مقدمة :

شهدت العلاقات بين الجانبين الجزائري والافريقي العديد من التطورات منذ أقدم العصور. ومنذ عهد القوافل التجارية في القرن الثامن الميلادي مثّلت افريقيا جنوب الصحراء البعد الاستراتيجي للجزائر، وما فتئت أن تعززت الروابط أكثر مع انتشار الإسلام في جنوب الصحراء الكبرى وتوطدت العلاقات الإنسانية والروحية التي نُسجت عبر مر القرون. ولم يقتصر هذا التوسّع على إحداث تغيّر جذري في خريطة الجغرافيا السياسية للقارة السمراء اثناء فترة الاستعمار وبعده، بل انه ساهم في إخراج منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من عزلتها وربطها بشمالها وخاصة الجزائر. ولا تزال العوامل التاريخية والجيوسياسية تتحكم في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، كعوامل تدفع بعلاقات الجزائر مع دول إفريقيا جنوب الصحراء نحو التفاعل والتماسك.

ومع اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 أكدت جبهة التحرير الوطني تركيزها على البعد الافريقي للثورة، ذلك أنها كانت تعوّل كثيرا على دول افريقيا في حربها ضد الاحتلال الفرنسي. وبالرغم من أن اندلاع الثورة الجزائرية كان عام 1954، فإن متضمنتاها بالنسبة لأفريقيا لم تكتمل نضجاً الا غاية عام 1957 تاريخ استقلال غانا. ذلك أن الثورة الجزائرية ضلّت خلال هذه الفترة محل خلاف بين دول افريقيا جنوب الصحراء، ويرجع ذلك أن الكثير من المستعمرات الفرنسية الافريقية كانت موزّعة بين ايمانها بحركات التحرر ومناهضة الاستعمار من ناحية، وصداقتها لفرنسا، هذه الاخيرة التي كانت تدعي أن الجزائر جزء منها من ناحية أخرى، حيث ظلّ رأي المحافظين في هذه البلدان يميل الى صداقة فرنسا والارتباط بها على حساب عملية التحرير وتصفية الاستعمار. وأدّى ذلك الى تقسيم افريقيا الى مجموعتين وظهور خلافات حادة بينهما، مجموعة الدار البيضاء الموالية لجبهة التحرير الوطني والثورة الجزائرية ومجموعة مونروفيا المحافظة ذات التوجه الليبرالي. واستطاع كوامي نكروما بأقواله وأفّعاله وقدرته أن يعبئ القادة الأفارقة للتضامن مع الثورة الجزائرية بشكل خاص وحركات التحرر الافريقية بشكل عام، وهذا وفقًا للإعلان الذي صرح به عشية استقلال غانا بأن استقلال غانا لا يمكن أن يعني شيئا ما لم يقترن بالتحرّر الكامل للقارة الافريقية.

وغداة حصول الجزائر على استقلالها، سنة 1962، بادرت إلى تفعيل البعد الإفريقي في مشروعها التحرري، وساهمت بقدر كبير في تصفية القارة من السيطرة الاستعمارية، مستفيدة من الرصيد التاريخي الذي اكتسبته من مشاركتها في المؤتمرات الافريقية. وكانت إفريقيا بمثابة حقل لنشاط دبلوماسي مكثف، ومحورا من المحاور الأساسية للدبلوماسية الجزائرية، والتي أكسبتها مكانة الريادة أو الزعامة على دول العالم الثالث. ومن هذا المنطلق ينظر الى المؤتمرات الافريقية على أنها كانت أداة لتحقيق التكامل بين الجزائر وافريقيا في فترة الاستعمار

وما بعده. فإلى أي مدى أُعتبرت المؤتمرات الافريقية نموذجا للبعد الثوري التحرري في العلاقات ما بين الجزائر وافريقيا؟ كيف استطاعت أن تهيئ الظروف التي يسّرت عملية التحرير وتصفية الاستعمار؟ ماهي الأهمية التي شكلتها هذه المؤتمرات في دعم القضية الجزائرية؟ كيف انعكست نتائجها على العلاقات الجزائرية الافريقية بعد الاستقلال؟.

ويتوجب علينا الاعتماد على المنهج الذي تقتضيه هذه الدراسة، والمتمثل في المنهج التاريخي للتحكم في عملية جمع المعلومات عن الأحداث التاريخية، وبلورتها من ناحية المصادر، وفي فهمها، ونقدها، وتحليلها، والتأكد من صحتها، وفي عرضها، وتفسيرها، واستخلاص النتائج العامة منها، والتي لا تقف فائدتها عند فهم أحداث الماضي فحسب، بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية، وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل.

2. المميزات الدولية للثورة الجزائرية وبعدها الافريقي:

كانت الثورة الجزائرية ثورة تحررية شاملة وموحدة، من اجل استرجاع السيادة الوطنية ووضع حد لمحاولات القضاء على الشخصية الوطنية ومحو القيم الحضارية والتاريخية للمجتمع الجزائري، وكان من أهم التأثيرات الكبرى لهذه الثورة على المجتمع الجزائري، هي تعميق وحدة وتماسك الشعب الجزائري. كما شكلت نموذجاً لبقية شعوب العالم التي كانت تحت الاستعمار وفي مقدمتهم الشعوب الإفريقية.

وعلى هذا الأساس، لم تكن ثورة وطنية شعبية هدفها تحقيق القيم الإنسانية وتطبيق احترام حقوق الإنسان واسترجاع الاستقلال لدولة الجزائر، بل كذلك وفي نفس الوقت، كانت ثورة ذات أبعاد دولية من أجل تحقيق هذه الأهداف في المناطق الأخرى من العالم المستعمَر، والعمل على تحقيق وحدة الوطن العربي، وتسجيل القضية الجزائرية في كل المحافل الدولية، من أجل جعلها قضية حقيقية في كل العالم، وذلك بمساعدة كل المتضامنين معها (حمدي، 1983، صفحة 119).

والجدير بالذكر أن الثور الجزائرية كانت شرعية حتى بمفهوم القانون الدولي، لأن هدفها كان استعادة استقلال دولة ذات سيادة كاملة تم احتلالها بالقوة عام 1830(سلطان و بكاي حمان، 1986)، وهذا بعد نجاحها في تدويل قضيتها في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة(1955–1962) والتي أقرت في مجملها بالاعتراف للجزائريين بحقهم في تقرير المصير واسترجاع سيادتهم، وما ترتب على ذلك من أثار قانونية أصبحت فيه الثورة الجزائرية كيانًا قائمًا بذاته يخاطب الدول والمنظمات العالمية بقواعد القانون الدولي.

كما كان للثورة التحررية الجزائرية تأثير إقليمي ودولي كذلك من حيث مضاعفة تعبئة ويقضة شعوب المناطق المستعمرة باستعمال المقاومة الشعبية وحرب العصابات في غياب التكافؤ العسكري والمادي مع المستعمِر. لقد أثبتت الثورة الجزائرية للعالم أن الاستعمار الفرنسي هو الذي لم يحترم قوانين الحرب نفسها، باستعمال الأسلحة المحرمة دوليا كالنابالم وسياسة الأرض المحروقة، كما أكدت كذلك للعالم بأنها كانت ثورة حضـــــارية إنسانية بما فيها المعـــاملة والعناية بأسرى الحرب الفرنسيين وتفضيلهم حتى على الثوار الجزائريين (حمدي، 1983، الصفحات 119–120). يضاف إلى ذلك، أن الثورة التحررية لم تعتمد على العمل المسلح فقط كوسيلة لتحقيق هدفها المعلن وهو استرجاع السيادة، بل اعتمدت كذلك على العمل السياسي والدبلوماسي من أجل تدويل القضية الجزائرية وجعلها حقيقة واقعة في العالم كله.

1.2 من روح باندونغ الى التضامن الإفريقي:

اهتمت جبهة التحرير الوطني بأفريقيا وما تمثله من أهمية بالنسبة للجزائر في نضالها ضد الاستعمار، لذلك قامت بوضع استراتيجية ثورية تتجاوز حدودها الإقليمية، فطرحت مسألة انهاء الاستعمار في كامل أجزاء القارة الافريقية بالاعتماد على الكفاح المسلح والعمل التحرري. وكان الهدف هو تصدير النموذج التحرري للثورة الى الحركات الوطنية التحررية في افريقيا جنوب الصحراء، وقد أكد هذه الاستراتيجية المناضل فرانز فانون في مذكراته وذكر في هذا السياق أن الشعب الجزائري رفع شعار تحرير افريقيا منذ عام 1954. ودعم قادة جبهة التحرير الوطني في العديد من خطاباتهم ولقاءاتهم بقولهم (ليتيم، 2015، الصفحات 177–178):" إن الجزائر طابعها إفريقي، وأنّ كفاحها مدخل ضمن كفاح شعوب القارة الإفريقية. وأن كفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله، هو جزء من انطلاقة لا رجعة فيها، وهي حركة التحرر الإفريقية، وأنّ إفريقيا هي مقبرة الاستعمار، وهي اليوم وقفت على رجليها، وأنّ هذه الانطلاقة تحمل معها الوعي للعالم الحرّ والموحد، وهي قادرة على صنع كل شيء."

وعلى الرغم من ارتباط الجزائر الوثيق بالعالمين العربي والإسلامي، فإن الجغرافيا والتاريخ جعلا منها بلدا إفريقيا كذلك، فهي تحتل موقعا استراتيجيا في الاتصال بإفريقيا، كما اتصلت منذ القديم بشعوب الصحراء السودانية عن طريق الجنوب، وكما استخدمتها فرنسا لاحتلال إفريقيا عبر الصحراء، ستكون متنفسا لتحررها (مقلاتي، 2012، الصفحات 13–15). فكان للثورة الجزائرية دوراً هاماً في تثوير القارة الإفريقية، وذلك بفضل نشرها لقناعة العمل المسلح من أجل التحرّر بين أوساط المناضلين الأفارقة، والذين كانوا لا يزالوا يؤمنون بالنضال السياسي. ومن هذا المنطلق، كان للثورة الجزائرية البعد العربي والإفريقي والعالمي، وقد تم توضيح ذلك في بيان أول نوفمبر 1954، وبالتحديد في الأهداف الخارجية لبرنامجها السياسي.

ولم تّغفل الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر سنة 1954 الفضاء الدبلوماسي، وعلى هذا الأساس، تأسس الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الذي كان يضم محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة وأمحمد يازيد. وفي أفريل سنة 1955، شارك وفد عن جبهة التحرير الوطني ضمّ كل من حسين آيت أحمد وامحمد يازيد في مؤتمر باندونغ والذي تمكن الوفد من عرض القضية الجزائرية بكل تفاصيلها. وانعقد المؤتمر برعاية خمسة دول اسيوية (بورما– اتحاد ميانمار حاليا– سيلان–سري لانكا حاليا–الهند، اندونوسيا وباكستان)، وشاركت فيه 29 دولة، 6 من افريقيا (اثيوبيا، ساحل الذهب–غانا حاليا– مصر، ليبيا، السودان، ليبيريا) و23 من آسيا بالإضافة الى ممثلين عن بعض حركات التحرر بما فيهم ممثلين عن جبهة التحرير الوطني (Jansen, 1966, p. 223)

وكان تأثير افريقيا قوي في اعمال المؤتمر، حيث عرض المؤتمر في موضعين مختلفين في بيانه الختامي للتطورات الاستعمارية في الجزائر. وعليه، يمكننا القول أن جبهة التحرير الوطني تمكنت من الدخول في العائلة الأفرو– أسيوية. كما يجمع الكثير من العارفين بشؤون الجزائر أن مشاركة جبهة التحرير الوطني يعد بمثابة نصر كبير ليس فقط للجزائر بل لكل الحركات التحررية الإفريقية وكذلك مؤشر لميلاد دبلوماسية الثورة حيث سجلت الجبهة بحضورها القوي لهذا المؤتمر أول انتصار دبلوماسي لها.

تجدر الإشارة أنه تم التوسّع في تحديد المؤهلات اللازمة للمشاركة في مؤتمر باندونغ بحيث انطبقت على مستعمرتين افريقيتين هما، السودان وساحل الذهب (غانا بعد عام 1957)، اللتين كانتا في ذلك الوقت توشكان على استرجاع الاستقلال. إلا أن وجود الدول الإفريقية في المؤتمر وتأثيرهما فيه كان أهم مما يمكن أن يستنتج من ضآلة التمثيل الافريقي: تمثل أولاً في الاسهام الحاسم الذي قدمه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وثانياً هي أن تأثير افريقيا على أعمال المؤتمر تمثل في الأهمية التي أولاها لقضية تصفية الاستعمار في القارة الافريقية وقضايا حقوق الانسان والعنصرية (Jansen, 1966, pp. 223-224).

وفي هذا السياق، تبنى مؤتمر باندونغ قرارات سياسية حاسمة اعتبرت مكاسب هامة للثورة الجزائرية وحركات التحرر الإفريقية على الصعيد الدبلوماسي. وعليه، تبنى المؤتمر قرارًا بمساندة الجزائر في كفاحها من أجل تقرير مصيرها واسترجاع استقلالها من جهة، وقيام 14 بلدا مشاركا في المؤتمر بإرسال وثيقة مؤرخة في 26 جويلية سنة 1955 إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة للمطالبة بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العادية العاشرة للأمم المتحدة من جهة أخرى (Chikh, 1999, p. 24).

وكانت روح باندونغ هي التي أضفت الى تشكيل المجموعة الافريقية–الأسيوية (التي سميت بالأفرو–آسيوية عام 1960 وهو تغيير يدل على زيادة النفوذ الافريقي في هذا التجمّع) في الأمم المتحدة وانشاء منظمة تضامن الشعوب الإفريقية–الأسيوية التي أعلن عن تأسيسها في مؤتمر القاهرة عام 1957 ولقيت دعمًا كبيرًا من الكتلة الاشتراكية، وكانت تتألف من مجموعة متنوّعة من المصالح المتكاملة من العالم الأفرو–أسيوي، وأُعلن على اثرها في هذا المؤتمر اختيار يوم 30 مارس 1958 يوم التضامن العالمي مع القضية الجزائرية (المجاهد، 1958، الصفحات 3–4). ومثّلت قرارات باندونغ أهم الأسس التي ارتكز عليها الكفاح التحرّري ضد الاستعمار الذي بنت عليه الثورة الجزائرية فلسفتها على المستوى الخارجي.

وتجلّت الزيادة في النفوذ الافريقي في التوسّع المشهود في العضوية الافريقية في الأمم المتحدة، والتأثير الشامل للمجموعة الأفرو– آسيوية على الأمم المتحدة إبّان الخمسينات والستينات حتى جعل الأمم المتحدة توجه اهتمامها ونفوذها وضغطها في هذه الفترة نحو مسألة تصفية الاستعمار في إفريقيا، وهو البعد الاستراتيجي الذي ارتكزت عليه الثورة التحريرية.

وفي سبتمبر 1955، قامت المجموعة الأفرو–آسيوية بأولى محاولاتها للضغط على الأمم المتحدة من أجل ادراج القضية الجزائرية في جدول اعمال الجمعية العامة، وبالرغم من استناد فرنسا على الفقرة 7 من المادة 2 من ميثاق هيئة الامم الذي يمنع المنظمة من التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء معتبرة الجزائر حالة ينطبق عليها هذا النص، إلا أن القرار أيده 28 بلدا وعارضه 27 بينما امتنع خمسة على التصويت. وتحت الضغوط الفرنسية وحلفائها الغربيين اضطرت الجمعية العامة الى العدول عن قرارها وشطب القضية الجزائرية من جدول الاعمال في 25 نوفمبر 1955 (كواسي، 1998، صفحة 963).

إن حرص جبهة التحرير الوطني على المشاركة في مؤتمر باندونغ بوفد هام هو من أجل التأكيد على أن الجزائر دولة افريقية وليست جزء من فرنسا من ناحية، والتعويل على المجموعة الأفرو– آسيوية داخل الأمم المتحدة في حربها ضد الاستعمار الفرنسي العضو الدائم في مجلس الامن يتمتّع بحق النقض(الفيتو) وحليف الدول الغربية في منظمة حلف شمال الأطلسي منذ عام 1948 من ناحية أخرى.

وكان اعلان المجموعة الأفرو–آسيوية داخل الأمم المتحدة ينادي بضرورة العمل بسرعة ودون قيد أو شرط على انهاء الاستعمار، حيث اعتبرت المجموعة أن الاستعمار باعتباره تنكرا لحقوق الانسان الأساسية، وعائقا يحول دون تعزيز السلم والتعاون العالميين. كما دعت الى ضرورة اتخاذ خطوات فورية لنقل جميع السلطات الى الشعوب التي تعيش تحت وطأة الاستعمار.

تجدر الإشارة أن مؤتمر الصومام عام 1956 أشار أيضاً إلى أهمية الجزائر بالنسبة لإفريقيا التي تشكل بُعدًا حيويًا بالقول (زغيدي، 2012، صفحة 19):"...أن الجزائر أهمّ مشكلة في الشمال الإفريقي على الاطلاق وسترفع الدول الافريقية قضية الجزائر إلى الامم المتحدة من جديد"، وأشارت وثيقة مؤتمر الصومام في موضع استعراض القضية الجزائرية وأهميتها بالقول كذلك:"...إن تدويل القضية الجزائرية في طورها الحالي قد عزز في الضمير العالمي الاتجاه نحو استعجال تسوية هذا النزاع المسلح الذي قد يشمل البحر الأبيض المتوسط وافريقيا والشرق الأوسط بل العالم أجمع". وباختصار، دعت قرارات المؤتمر المجموعة الأفرو–آسيوية إلى استعمال الضغط السياسي والدبلوماسي والاقتصادي بصورة مباشرة على النظام الاستعماري الفرنسي.

إن إقرار مؤتمر الصومام بهذه الموضوعات الرئيسية التي ستكون محط تفكير الجزائر في أعقاب الاستقلال، يمكّننا من القول بأنه وضع الأسس التي قامت عليها الابعاد الثورية التحررية في علاقات الجزائر بأفريقيا، ألا وهي إعطاء الأولوية للاستقلال السياسي وتقديم المساعدة الى حركات التحرير الوطنية وتكوين جبهة موحّدة في كل أرجاء افريقيا في مواجهة الاستعمار الامبريالي الغربي.

وفي نوفمبر 1956، جدّدت المجموعة الأفرو–آسيوية طلبها بإدراج القضية الجزائرية في جدول اعمال الجمعية العامة في دورتها المنعقدة في شهر نوفمبر 1956، مستندة على أن فرنسا انتهكت القانون الدولي والاعلان العالمي لحقوق الانسان بارتكابها الإبادة الجماعية. وبالرغم من أنه تم تعديل القرار الذي صيغ بكيفية لا تثير كثيرا حساسية فرنسا، الا انه شكل انتصارًا كبيرًا لجبهة التحرير الوطني وافريقيا، حيث سارت الاحداث على هذا المنوال فيما بعد، بعد أن تم فيه التأكيد ولو بصورة غير مباشرة أن القضية الجزائرية هي من اختصاص الأمم المتحدة. الامر الذي جعلها تُدرج القضية الجزائرية في دورة سبتمبر 1957 في جدول الاعمال دون نقاش وبلا معارضة فرنسا في عدم تمكين خصومها ومحاصرتهم في الأمم المتحدة (كواسي، 1998، الصفحات 963–964).

وبناء على ما سبق ذكره، نستنتج أن القضية الجزائرية شكلت تعبيرًا رمزيًا لا مثيل له في ميلاد نزعة معارضة للاستعمار داخل منظمة هيئة الأمم المتحدة، حيث بفضلها تكوّنت المجموعة الافريقية المناهضة للاستعمار والامبريالية، فكانت لهذه المجموعة من الآن فصاعدًا وزنًا كبيرًا داخل الهيئة الأممية التي أصبحت على وعي بقدر من المسؤولية العامة تجاه القارة الافريقية، ولاسّيما في القضايا الحساسة كقضية تصفية الاستعمار والعنصرية.

3. القضية الجزائرية في المؤتمرات الافريقية وتبلّور البعد الثوري التحرري:

تتفق معظم الدراسات التاريخية المعاصرة(Nkurumah, 1963) أنه منذ استقلال غانا عام 1957 في ظلّ قيادة كوامي نكروما بما اتّسمت به من دينامية، تحقق الكثير في مجال الوحدة الافريقية والدعوة لتصفية الاستعمار. وما من شك في أن الزعيم كوامي نكروما هو الذي حدّد وتيرة السّير أثناء تلك الفترة، حيث عقد هو ورفاقه من الزعماء الافارقة مجموعة من المؤتمرات وعلى مستويين، المستوى الرسمي، وسمّيت بمؤتمرات الدول المستقلة، والمستوى الشعبي، وسمّيت بالمؤتمرات الشعبية لعموم افريقيا. غير أن عام 1961، لم يكن عامًا مشرقًا على الاطلاق لنكروما ورفاقه، اذ انقسم الافارقة الى مجموعتين متضادتين (مجموعة الدار البيضاء ومجموعة مونروفيا)، وكان الخلاف يتمحور أساساً حول النهج الثوري لبعض حركات التحرر (الثورة الجزائرية) ومصير الجانب التكاملي بين الدول الافريقية. ليكون استرجاع الجزائر لاستقلالها عام 1962 سببًا رئيسيًا في تخفيف حدّة التوتّر بين المجموعتين واحداث تقارب تاريخي بينهما ويعلنوا معًا في اجتماع عقد في أديسا أبابا في ماي 1963 عن تأسيس منظمة الوحدة الافريقية.

1.3 مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة 1958–1960:

كانت أولى الخطوات التي قام بها نكروما هو تنظيم مؤتمر للدول الافريقية المستقلة في أكرا في الفترة من 15 الى 22 أفريل 1958، أي بعد عام واحد تقريباً من استقلال غانا. شاركت فيه ثمانية دول أفريقية مستقلة وهي: مصر، غانا، السودان، تونس، ليبيا، ليبيريا، اثيوبيا والمغرب، فضلا عن العديد من المندوبين الذين سبق لهم أن شاركوا في المؤتمر الخامس للجامعة الافريقية المنعقد بمدينة مانشستر عام 1945 والذي شكل فيه ولأول مرة المندوبون الافارقة الأغلبية وتركزت مناقشاته على قضية تحرير افريقيا المستعمرة .(Nkurumah, 1963, pp. 136-137). بالإضافة الى ممثلين عن حركات التحرر الوطنية الافريقية وبعض الأحزاب والاتحادات الطلابية والنقابات العمالية (الصغير، 2009، الصفحات 312–313).

وركّز المؤتمر في جدول أعماله وفي قراراته على العلاقات فيما بين الدول الافريقية المستقلة وتقديم المساعدات الى حركات التحرير في كل أرجاء افريقيا. ويمكن القول بأن المؤتمر وضع الأسس والآليات التي من خلالها سيجتمع القادة الافارقة في مؤتمرات شبيهة بمؤتمر أكرا في المستقبل حتى القضاء على النظام الاستعماري. مثل وفد جبهة التحرير الوطني السيدان أمحمد يزيد وفرانز فانون، ولم يدّخر المؤتمر وسعًا في الدعوة الى تداول القضية الجزائرية باعتبارها قضية رئيسية في جدول الاعمال. وكان نكروما وأحمد سيكوتوري ومودیبو كيتا من أكبر الدّاعين الى ضرورة حق الشعب الجزائري في استعادة استقلاله، وأصدروا قراراً بتأسيس لجنة مصغّرة تضم الدول الافريقية المستقلة المشاركة في المؤتمر تقوم بمهام عرض وشرح القضية الجزائرية في مختلف عواصم العالم

والهيئات الدولية والدفاع عن جبهة التحرير الوطني باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري، كما تقرر تشكيل مجموعة إفريقية في إطار المجموعة الأفرو– أسيوية بهيئة الأمم المتحدة، للتنسيق في مسألة دعم القضية الجزائرية. وكانت القرارات المتعلقة بالمسألة الجزائرية كالتالي(Almeida-Topo, 1996) :

–إنّ الدول الإفريقية شديدة الانزعاج من جراء استمرار الحرب في الجزائر وحرمان فرنسا الشعب الجزائري من حقه في تقرير المصير والاستقلال، رغم قرارات الأمم المتحدة ولاسّيما التي صدرت عن اللجنة الرابعة لتصفية الاستعمار، وعرائض الوساطة المقدم من طرف حكومتي المغرب وتونس. وعليه يقرّ المؤتمر ما يلي:

– يعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير

– يندد بخطورة اتساع العمليات الحربية وإراقة الدماء الناجمة عن استمرار الحرب في الجزائر

– يناشد جميع الشعوب المحبة للسلام بأن تضغط على فرنسا، لكي تتخذ سياسة تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة.

– يناشد أصدقاء فرنسا وحلفاءها بأن يمتنعوا عن مساعدتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عملياتها الحربية بالجزائر.

– يؤكد عزمه على بذل كل الجهود لمساعدة الشعب الجزائري على نيل استقلاله.

ويطالب فرنسا بما يلي:

1 –بأن تعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير.

2 –بأن تنهي القتال وتسحب جميع قواتها من الجزائر.

3– بأن تدخل في الحال في مفاوضات سلمية مع جبهة التحرير الوطنية الجزائرية للوصول إلى تسوية نهائية عادلة.

وأخيراً يوصي المؤتمر بأن تصدر الدول الإفريقية المستقلة تعليماتها إلى ممثليها في الأمم المتحدة بالتشاور فيما بينهم وبصفة مستمرة بأن يقوموا بتعريف وشرح القضية الجزائرية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويطلبوا تأييدهم ومعونتهم من أجل الحصول على تسوية عادلة وسلمية للقضية الجزائرية، ويوصوا كذلك الدول الإفريقية المستقلة باتخاذ الإجراءات التي قد تصبح لازمة بين حين وآخر، وخاصة بأن يجدوا الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها للدول الإفريقية المستقلة أن تنير الرأي العام العالمي فيما يختص بالموقف في الجزائر، ويشمل هذا تعيين بعثة في أقرب فرصة ممكنة مهمتها زيارة عواصم العالم بقصد كسب تأييد الحكومات (كولين، 1966، الصفحات 221–222).

ومن هذا المنطلق، نلاحظ أنه على الرغم مما بُذل في الاربعينات وبداية الخمسينات من جهود للتنسيق والتعاون والتكامل بين مختلف الحركات والهيئات الافريقية، لم يحقق ما أنجزه مؤتمر أكرا للدول المستقلة من اجماع وتحدي علني للإمبريالية والنظام الاستعماري.

ثم عُقد المؤتمر الثاني للدول الافريقية المستقلة في مونروفيا من الرابع إلى الثامن أوت سنة 1959، ضم إضافة إلى الدول المستقلة السابقة، دولة غينيا كوناكري التي تحصلت على استقلالها يوم 2 أكتوبر سنة 1958، وحضر وفد رسمي ممثلا عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وأصدر قرارات مهمّة، من بينها إدانة فرنسا بسبب تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية، ودعا الى ضرورة التفاوض من أجل تحقيق السلام في الجزائر والى حق الأقاليم المستعمرة في تقرير مصيرها (المجاهد، 1959، صفحة 3).

تجدر الإشارة أن فرنسا مارست ضغوطًا قوية على الحكومة الليبيرية من أجل الغاء نشاط المؤتمر، الا أن هذه الاخيرة لم تكترث لهذه الضغوط واستمرت في التنسيق مع الدول الافريقية من أجل عقده في الآجال المحددة. وعكست قرارات المؤتمر مدى اهتمام الدول الافريقية بالقضية الجزائرية ومركزيتها، وجاء تقرير السياسة العامة الذي أعده رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات عباس ليؤكد قوة ومتانة البعد الافريقي للثورة الجزائرية والذي دعا فيه بضرورة اعتماد سياسة عليا تسير عليها الوحدة الافريقية من أجل استكمال عملية تصفية النظام الاستعماري في كل أرجاء القارة (بوضربة، 2013، الصفحات 161–162).

وفي هذا السياق، تدخل السيد أمحمد يازيد، وزير الثقافة ورئيس وفد الحكومة المؤقتة في المؤتمر، بطرح انشغالات الوفد وما تقرر فعله فيما يخص القضية الجزائرية. وكان رد فعل المؤتمر تبني لائحة سياسية تضمنت توصيات، كان أهمها (المجاهد، 1959، الصفحات 3–4):

- تحضير مناقشة جادة حول القضية الجزائرية خلال دورة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة القادمة.
- مواصلة الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية.
- الدعم المادي للقضية الجزائرية، وترك للحكومات مهمة تحديد حجم وطبيعة ذلك الدعم.
- تأكيد القرارات التي صدرت في مؤتمر أكرا في افريل 1958، وكذلك البيان المشترك الذي صدر في سانيكوبللي في 19 جويلية 1959، وهو اجتماع ثنائي انعقد بين غينيا كوناكري وليبيريا وتطرق الى القضية الجزائرية، آخذاً في اعتباره أنه في الإمكان عن طريق المفاوضات بين الطرفين المعنيين إيجاد حل عادل سلمي ديمقراطي طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

وكانت توصيات المؤتمر كالتالي:

– تكثيف النشاط في اتخاذ الترتيبات اللازمة لمناقشة المسألة الجزائرية في الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة ومواصلة العمل الدبلوماسي من أجل القضية الجزائرية.

– نشر البيانات المؤيدة للقصية الجزائرية على أوسع نطاق ممكن بكل الوسائل الميسورة.

– منح المساعدات المادية للجزائر، على أن يترك لكل حكومة تقرير نوع ومدى تلك المساعدة.

– إعلان يوم أول نوفمبر كيوم للجزائر، تعبيرا عن التضامن مع كفاح شعب الجزائر.

– التشاور وتبادل الآراء كلما طرأ موقف في الجزائر يستدعي هذا إما على مستوى الجهاز الإعلامي الدائم للدول الإفريقية المستقلة في الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بقرار المؤتمر بشأن التجارب النووية في الصحراء الكبرى، فقد عبر عن قلقه لقرار الحكومة الفرنسية القيام بالتجارب النووية في الصحراء، مسترجعا قرار أكرا للدول الإفريقية المستقلة التي نظرت بعين القلق البالغ إلى جميع التجارب الذرية في أي جزء من أجزاء العالم، واستنكرتها بشدة، وعلى الأخص النية في إجراء مثل هذه التجارب في الصحراء الكبرى (قليل، 1991، صفحة 127).

وكنتيجة لانعقاد هذا المؤتمر، اعترفت غانا وغينيا كوناكري بالحكومة المؤقتة الجزائرية كممثل رسمي ووحيد للشعب الجزائري. وتبعًا لهذا الاعتراف، زار وفد من الحكومة المؤقتة يقوده السيد أمحمد يازيد عواصم البلدين (الصغير، 2009، صفحة 330). وشكل هذا الاعتراف دليلا جديدا على قوة التضامن بين افريقيا والجزائر، وهذا رغم الضغوطات الفرنسية والغربية التي كانت تمارس على القادة الافارقة.

وانعقد المؤتمر الثالث للدول الافريقية المستقلة بأديس أبابا في الفترة من 15 إلى 24 جوان سنة 1960، حضره الى جانب الدول المستقلة، مندوبين عن بعض الدول الافريقية لهم صفة ملاحظين وهم كالتالي: أنغولا، كينيا، أوغندا، روديسيا الشمالية (زامبيا الآن)، رواندا، بورندي، جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا الآن)، جنوب إفريقيا، تنجانيقا (تنزانيا الآن). أما فيما يخص الوفد الجزائري، فقد تقرر أن يكون عضوا مشاركا وممثلا من قبل السادة أمحمد يازيد رئيسا للوفد، فرانز فانون، عمر أوصديق وأحمد بومنجل، تناول المؤتمر القضية الجزائرية في فترة تميزت بتبني الجنرال ديغول لمبادرة سياسية تجلت في طلبه من القيادة الثورية التفاوض لحل القضية يوم 14 جوان سنة 1960 (المجاهد، 1960، صفحة 10).

وألقى أمحمد يزيد رئيس الوفد الجزائري خطابا مهمًّا أمام الحضور، أكد فيه على مسألة الوحدة الافريقية والتضامن بين الشعوب الأفريقية في مواجهة المخططات الاستعمارية بما فيها مخططات الاستعمار الجديد الذي بدأ في الانتشار، وبخصوص القضية الجزائرية قال بأن الثورة الجزائرية التي تجتاز عامها السادس دون أن تتمكن

فرنسا من تحطيم مقاومة الشعب الجزائري تمثل نصرا كبيرا ليس للجزائر فقط وانما لكل الشعوب الافريقية (المجاهد، 1960، صفحة 12).

وجاءت قراراته بشأن المسألة الجزائرية مهمّة جدا، حيث أكدت جميع الدول والحكومات وممثلي حركات التحرر المشاركة في المؤتمر على تأكيد القرارات السابقة التي اتخذت في مؤتمري الدول الإفريقية المستقلة في أكرا ومونروفيا. وعليه، يوصي المؤتمر جميع حكومات الدول الإفريقية المستقلة على ما يلي (كولين، 1966، الصفحات 234–235):

– استمرار تأييدهم المادي والدبلوماسي للقضية الجزائرية ولاسّيما في الأمم المتحدة.

– التشاور وتبادل وجهات النظر بين الحكومات الإفريقية بشأن المسألة الجزائرية، حينما ينشأ موقف يتطلب ذلك.

– إرسال ممثلين مشتركين من الدول الإفريقية المستقلة إلى حكومة فرنسا للمساعدة في الوصول إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات القائمة على تقرير المصير للشعب الجزائري.

– وجوب إرسال ممثلين مشتركين من الدول الإفريقية المستقلة إلى دول حلف شمال الأطلسي بغية حث فرنسا لتكف عن استعمال الأسلحة التي يزودها بها ذلك الحلف للأغراض الدفاعية في الجزائر.

– سحب جميع القوات العسكرية الإفريقية (الرماة السنغاليين) التي تستعملها فرنسا في الجزائر.

كما ناقش المؤتمر ضرورة حضر التجارب النووية والحرارية التي أجرتها فرنسا في الصحراء الجزائرية، حيث ندد تنديدا شديد اللهجة بسياسة فرنسا في مواصلة استخدام الصحراء الجزائرية مكانا لإجراء التجارب لأسلحتها النووية والذرية، داعيا الأمم المتحدة في هذا السياق، أن تحث فرنسا على أن تعمل طبقا لقرار الجمعية العامة رقم 1379 الذي طالب فرنسا بالامتناع عن إجراء مثل هذه التجارب. وأوصى المؤتمر في نفس الوقت، الدول الإفريقية المستقلة باتخاذ الإجراءات الملائمة بغية منع التجارب الذرية في الصحراء الإفريقية أو أي جزء إفريقي آخر (كولين، 1966، الصفحات 234–235).

وإذا نظرنا الى حصيلة التقارب والتضامن بين جبهة التحرير الوطني ومن ثم الحكومة المؤقتة الجزائرية بعد تأسيسها مع الدول الافريقية المستقلة في المؤتمرات الافريقية للدول المستقلة المنعقدة ما بين عامي 1958 و1960، وجدنا أن هناك بالتأكيد إرادة سياسية قوية من الطرفين في الالتزام بقضية تصفية الاستعمار وتحرير افريقيا وتوحيدها، وهو ما يعكس مكانة الجزائر في محيطها الافريقي من ناحية، الى جانب كبير من وحدة الهدف ووحدة العمل بين الطرفين من ناحية أخرى.

2.3 مؤتمرات الشعوب الافريقية 1958-1961:

أدّرجت معظم الدراسات والبحوث المعاصرة مؤتمرات الشعوب الافريقية في عداد أهم الظواهر التي شهدتها القارة السمراء في فترة ذروة الكفاح من أجل الاستقلال في افريقيا، لدورها المفصلي في تصفية الاستعمار وازاحة الخلافات الأيديولوجية بين الافارقة. وكان نكروما- كما ذكرنا سابقا- دائما هو الداعية الأكبر في هذا المجال، اذ كان شديد التعصّب لفكرة انعقاد هذه المؤتمرات ذات الطابع الشعبي، تجمع الدول الافريقية المستقلة وحركات التحرير الافريقية لتبادل الأفكار والاستراتيجيات ولاسّيما حول تصفية الاستعمار والوحدة الافريقية.

في الواقع كانت هذه المؤتمرات مكمّلة لمؤتمرات الدول الافريقية المستقلة التي كانت تنعقد، حيث أُريد لها أن تكون التنظيم الشعبي لتلك المؤتمرات الرسمية وقاعدتها العريضة لأتحاد القارة الافريقية كلها، وأن تكون حلقة الاتصال بين الدول الافريقية المستقلة والحركات الوطنية التحررية في كل أرجاء القارة التي كانت لا تزال تكافح الاستعمار.

فعّقد المؤتمر الشعبي الأول لعموم إفريقيا في أكرا من 5 الى 12 ديسمبر، وحضره 250 مندوبا وعدد من المراقبين. وضمّ جدول أعماله محاور أساسية عن مكافحة الاستعمار والامبريالية وعن الوحدة الافريقية، والاهم من هذا كله، أن الكثير من السياسيين ورؤساء الأحزاب والنقابيين ورؤساء القبائل والزعماء الدينيين المنتمين الى المستعمرات الناطقة بالفرنسية والانجليزية والبرتغالية والعربية أتيحت لهم فرصة مناقشة مختلف القضايا ولاسيما الخلافية منها وإقامة علاقات شخصية وايديولوجية (قليل، 1991، صفحة 126).

وتزامن انعقاد المؤتمر مع تطورات تاريخية مهمّة كانت تشهدها الثورة الجزائرية التي انتقلت الى العمل المؤسساتي الرسمي من خلال تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في القاهرة في سبتمبر 1958 برئاسة فرحات عباس، والذي قال بخصوص مؤتمر أكرا(المجاهد، 1958، ص7):" ورائنا افريقيا الحرة، افريقيا قمة أكرا"، كما أرسل رسالة معربًا عن تمنياته بالنجاح التام لهذا التجمع الذي يمثل الملايين من الناس ف افريقيا التي تريد استرجاع استقلالها من استعمار عنصري استيطاني، وأن يؤدي هذا المؤتمر الى إقامة المبادئ وتحديد الوسائل القعّالة للعمل الكفيل ببناء مجموعة افريقية كبرى خالية من الاستعمار والعنصرية. وترأس الوفد الجزائري كل من فرانز فانون وأحمد بومنجل، هذا الأخير الذي استهل خطابه بالشروط الطبيعية للتحرر والمرتبطة الى حد كبير بالمحيط التاريخي والجغرافي، ولذا فان الجزائر في حاجة ماسة الى مساعدة وتضامن الشعوب الافريقية (المجاهد، 1958، صفحة 7). ودرس المؤتمر بشكل معمق التجربة الثورية الجزائرية في الكفاح المسلح للشعب الجزائري الذي تعد ثورته نموذجا تاريخيا مهما لكل الشعوب المكافحة.

وكانت قرارات المؤتمر بخصوص القضية الجزائرية شديدة اللهجة، حيث دعت الشعوب الافريقية الى وجوب تأييد حق الشعب الجزائري في الاستقلال ومطالبه الدول الافريقية بضرورة الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، وعلى الدول الافريقية وشعوبها الوقوف على مختلف التطورات التي تشهدها القضية الجزائرية ميدانيا وسياسيا ودبلوماسيا، كما شدد المؤتمر على مطالبة الاحتلال الفرنسي بضرورة الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة المؤقتة وإيجاد حل عادل لثورة الشعب الجزائري (المجاهد، 1958، الصفحات 4–7).

وعُقد المؤتمر الشعبي الثاني لعموم افريقيا في تونس من 25 إلى 30 جانفي سنة 1960، وحضره 73 وفدًا أفريقيًا، وانتهت أعماله باعتماد سلسلة من القرارات يعنى معظمها بتصفية الاستعمار. وبما أن تونس دولة جارة للجزائر، وتبعا لتطورات الأحداث في الجزائر فإن مندوبي المؤتمر قد تأثروا بما كان يحدث من جرائم في حق الشعب الجزائري. وعليه، صرح السيد بومنجل في خطابه أمام الحاضرين بما يلي (المجاهد، 1960، الصفحات 6–7):" على بعد مائة كلم، تُجري حرب فُرضت على شعب رفع السلاح منذ خمسين عاما لانتزاع حقه في العيش الكريم واسترجاع الاستقلال وسيادته الوطنية".

وتعرف الأفارقة من خلال هذا المؤتمر على القضية الجزائرية عن قرب، وناقشوا بإيقاظ القضية الجزائرية، وأعلنوا في ختامه عن دعمهم ومساندتهم لمواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة، وتأكيدا منهم على أهمية هذه القضية في السياسة الافريقية، وفي الأخير صادقوا على لائحة خاصة بالجزائر تتضمن جملة من التوصيات أهمها (مقلاتي، 2012، صفحة 59):

– دعوة الدول الإفريقية المستقلة التي لم تعترف بعد بحكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة بالاعتراف بها.

– انسحاب الجنود الافارقة (الرماة السنغاليون) العاملين في الجيش الفرنسي بالجزائر، وحث الدول المستقلة وشعوب إفريقيا أن تبذل كل ما في وسعها لوضع حد لهذه المأساة الشنيعة بين الإخوة الإفريقيين.

– يوصي المؤتمر بتكوين فرقة من المتطوعين الإفريقيين لتجنيدهم في جيش التحرير الوطني، ويطالب حكومات دولهم المستقلة بتسهيل تحقيق هذا المشروع.

– على جميع الحكومات الإفريقية المستقلة أن تخصص من ميزانيتها مساهمة منتظمة لفائدة الجزائر المكافحة.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن الظروف المساعدة التي انعقد فيها هذا المؤتمر ساهمت كثيرا في جعله أكثر إيجابية وتفاهما بين الوفود الحاضرة، حيث دعا إلى يقظة جميع شعوب إفريقيا التي عليها أن تضم صفوفها لتكيل ضربة حاسمة في سبيل الحصول على الاستقلال، ومن خلال القرارات التي أصدرها المؤتمر بشأن القضية الجزائرية يتبين لنا مدى إصراره على دعم الثورة بشتى الطرق.

وعّقد المؤتمر الشعبي الثالث في القاهرة في 1961، شارك فيه أكثر من مائتي وفد، شهد نقاشات حادة بين رؤساء الوفود المشاركة ولاسّيما حول قضايا التكامل والوحدة الافريقية والنهج الثوري لبعض حركات التحرر الافريقية ومنها الثورة الجزائرية التي لقيت دعما كبيرا من أغلبية الوفود المشاركة (CIA-RDP78-00915R001300320009-3, 1961, pp. 7-10) .

وخصوصا وأن المؤتمر انعقد بالقاهرة التي أصبحت في هذه الفترة عاصمة للثوار الوطنيين، حيث كانت الجمهورية العربية المتحدة بزعامة جمال عبد الناصر تقدم الدّعم المادي لعدد كبير من أنشطتهم، وتحوّلت معها كذلك إذاعة القاهرة كأول إذاعة دولية للبث الثوري في قارة افريقيا وبمختلف اللغات (Osia, 1983). وأحسّت الحكومات الاستعمارية الموجودة في الأراضي الافريقية بالخطر من الدور الذي تقوم به القاهرة في مؤازرتها للحركات الوطنية التحررية .

وفعلا كانت قرارات المؤتمر ثورية وعاكسة لحقيقة التقارب الافريقي الجزائري في قضية التحرر باستعمال الكفاح المسلح، وانتهت أعماله باعتماد سلسلة من القرارات، أهمها تشكيل خمس لجان دائمة: لجنة مكلفة بتحرير الاقطار غير المستقلة، يترأسها ممثل الوفد الجزائري أحمد بومنجل، لجنة الاستعمار الجديد والأمم المتحدة، يترأسها ممثل الوفد المغربي "الميدي بن بركة"، اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار، يترأسها "ليون ماكا" ممثل وفد غينيا، اللجنة الخاصة بالتنمية الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية، يترأسها "جيمس فيتورو" ممثل وفد كينيا، لجنة الوحدة والتضامن الافريقي، ترأسها "جون زيتاغا" ممثل وفد غانا. (CIA-RDP78-00915R001300320009-3, 1961, pp. 9-10)

3.3 مجموعة أقطاب افريقيا وتأسيس منظمة الوحدة الافريقية 1961-1963:

بحلول عام 1961، تعقّدت عملية تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي أُعلن عنها في المؤتمرات الافريقية التي سبق ذكرها، وهذا بسبب كثرة البلدان الافريقية التي حصلت على استقلالها في هذا العام، اذ ازداد عدد الدول المستقلة من 9 الى 26 عام 1960، بما في ذلك جميع المستعمرات الفرنسية السابقة ونيجيريا والكونغو كينشاسا (جمهورية الزائير لاحقا) (بوسليماني، 2024، صفحة 327). وأصبح القادة الافارقة الجدد منقسمين أفقيا بين الولاء للكتلة الشرقية الاشتراكية والولاء للكتلة الغربية الرأسمالية الامبريالية، ومنقسمين عمودياً الى ثوريين اشتراكيين وتقدّميين رجعيين رأسماليين، وترتب على ذلك أن الجهود التي استهدفت بالدرجة الأولى تكثيف النضال السياسي في سبيل دعم حركات التحرر من أجل تصفية الاستعمار والوحدة الافريقية لم تكن برغم أهميتها القصوى الهدف الرئيسي الذي تنشده السياسة العامة لهذه الدول.

وفي ظل هذه الظروف، انقسم الافارقة الى مجموعتين متضادّتين، مجموعة الدار البيضاء الموالية للحكومة المؤقتة الجزائرية، ومجموعة مونروفيا، وعقدت هذه الأخيرة–التي تكوّنت من قرابة جميع الدول التي كانت تنتمي من قبل الى افريقيا الفرنسية مضافاً اليها نيجيريا واثيوبيا وليبيريا وسيراليون، مؤتمرها الأول في أبيدجان عاصمة ساحل العاج في أكتوبر 1960 ومؤتمرها الثاني في برازفيل من 15 الى 19 ديسمبر 1960 والذي نتج عنه تأسيس مجموعة برازافيل (فايق، 2002، الصفحات 168–169).

وكانت المستعمرات الفرنسية السابقة الأكثر تعصبًا وتطرفًا داخل المجموعة، وذلك بسبب الضغوط الفرنسية، حيث كانت فرنسا قد منحت الاستقلال لكثير من مستعمراتها الافريقية ونصبت عليها أنظمة تابعة لها، فعملت وعملائها على محاصرة حركات التحرر والدول التي استقلت حديثا بأنظمة ثورية وطنية وافشال كل تكامل او وحدة افريقية. وفي هذا السياق، دعا هفويت بوانيه رئيس ساحل العاج دول المجموعة أن ينظموا جهودهم ويساندوا فرنسا في الأمم المتحدة واتخاذ موقف موحد ضد تداول القضية الجزائرية التي اعتبرت–في رأيهم– شأن داخلي يخص فرنسا، وقضية الكونغو التي كانت تشهد مناورات الاستعمار الجديد في الأمم المتحدة (فايق، 2002، الصفحات 168–169). وعلى العموم، كانت هذه المجموعة أكثر نزوعًا للاتجاه المحافظ وتريد انشاء اتحاد كونفيدرالي ذو توجه رأسمالي مع منح حرية الدول الافريقية في اختيار المشاركة الطوّعية في المبادلات الثقافية والمعاملات الاقتصادية داخل القارة.

تجدر الإشارة أن المستعمرات الإفريقية الفرنسية كانت مجمّعة في اتّحادين: إفريقيا الغربية الفرنسية Afrique-Occidentale Française (AOF)، وتظم السودان الفرنسي (جمهورية مالي الآن)، السنغال، غينيا الفرنسية (غينيا كوناكري)، فولتا العليا (بوركينا فاسو الآن)، ساحل العاج، الداهومي(بنين الآن)، النيجر وموريتانيا، وكانت عاصمتهما الاتحادية هي داكار. إفريقيا الاستوائية الفرنسية(Afrique-Équatoriale française (AEF، وتتكون من الكونغو الأوسط (الكونغو برازافيل)، والتشاد، وأوبانغوي–تشاري (جمهورية أفريقيا الوسطى الآن)، والغابون، وعاصمتهما الاتحادية هي برازافيل (بوسليماني، 2024، صفحة 326).

أما مجموعة الدار البيضاء التي ضمّت كل من غانا، غينيا، مالي، ليبيا، مصر، المغرب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فكانت تحبّذ إقامة وحدة سياسية افريقية قوية ترمي الى انشاء ولايات متحدة إفريقية، وبضرورة التخطيط المركزي للاقتصاد والتنمية والامن والدفاع على صعيد القارة، ذلك أنها كانت تضم قادة ثوريين مؤمنين بالنضال الوطني والوحدة الافريقية، وكانت ترتاب في المواقف العنصرية لبعض قادة مجموعة مونروفيا. وترجع الدراسات والبحوث المعاصرة أن الثورة الجزائرية كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت الى هذ التّقسيم، وأهمّ ما ميّز

هذا الانقسام أنه لم يكن انقساما عنصريا عرقيا بين عرب موالين للثورة الجزائرية من ناحية وسود موالين لفرنسا من ناحية أخرى، فقد كانت مجموعة الدار البيضاء المساندة للجزائر تضم أبرز أقطاب افريقيا جنوب الصحراء والدّاعين لوحدتها على غرار كوامي نكروما ومديبو كيتا وأحمد سيكوتوري.

وتفعيلاً لهذا التلاحم النضالي التحرري الثوري بين الأقطار الإفريقية، شمال وجنوب الصحراء، ومن أجل تحديد سياسة إفريقية مشتركة حول القضايا المطروحة على الساحة الإفريقية والدولية، التقى الزعماء الافارقة في مدينة الدار البيضاء المغربية في الفترة من 3 إلى 7 جانفي 1961، وتركز اهتمامهم على معالجة نقطتان أساسيتان هما (Nkurumah, 1963, pp. 143-144):

أولا: نصرة الحركات التحررية في جميع أرجاء إفريقيا وتحقيق وحدتها،

ثانيا: مواجهة الآلة الدعائية التي تشنها الدول الاستعمارية وأتباعهم من بعض الدول الافريقية بهدف التفرقة بين الشعوب الافريقية الواقعة شمال الصحراء وجنوبها،

جدير بالذكر أن الملك المغربي محمد الخامس هو الذي ترأس المؤتمر الى جانب حضور كل رؤساء دول المجموعة بالإضافة الى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية السيد فرحات عباس، وناب عن الملك الليبي وزير خارجيته عبد القادر علام، وأرسلت دولة سيلان –سري لانكا حاليا– سفيرها في القاهرة السيد أ. بيريرا كعضو مراقب (Nkurumah, 1963, pp. 143-144).

تجدر الإشارة هنا، أن جدول أعمال المؤتمر ضمّ أربع قضايا رئيسية وهي، قضية الجزائر، قضية الكونغو، قضية موريتانيا والقضية الفلسطينية (المجاهد، 1961، صفحة 10). وباختصار، انبثقت عن المؤتمر ثلاث مبادئ مهمّة، مبدأ الوحدة الافريقية والذي أعتبر النواة الاساسية لمنظمة الوحدة الافريقية، مبدأ محاربة الاستعمار القديم والجديد ومبدأ سياسة عدم الانحياز، هذا الأخير أعتبر من صميم الحركة الافريقية والذي سيشمل فيما بعد قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية. وانبثقت عن هذه المبادئ لجان مهمتها متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر (فايق، 2002، الصفحات 172–173).

وكانت قضية الكونغو من التحدّيات الرئيسية التي استلزمت التحرك الفعلي من الدول الثورية الافريقية ضد التدخّل الاستعماري بشقيه القديم والجديد، وهذا بعد استرجاع الكونغو لاستقلاله في جوان 1960 ومحاولة القوى الاستعمارية القديمة(بلجيكا) والجديدة(الولايات المتحدة الامريكية) دعم مجموعة من المتمردين للانفصال بإقليم كاتينغا الغني بالثروات المعدنية، والانقلاب على الحكومة الشرعية التي كان يقودها الزعيم الثوري باتريس لومومبا،

وساندت مجموعة الدار البيضاء بقوة الحكومة الشرعية ودعت الأمم المتحدة عن طريق مجلس الامن للتدخل وحماية الكونغو وصيانة وحدته التراتبية واستقلاله (كواسي، 1998، الصفحات 953–960).

واتسمت قرارات المؤتمر بالثورية في القضايا الرئيسية التي ناقشها، وبخصوص القضية الجزائرية، أكد الحضور أن كل مساعدة سياسية ودبلوماسية ومادية وعسكرية تقدم إلى الشعب الجزائري تعتبر مساهمة في تحرير إفريقيا. وفي الوقت نفسه، يعارضون بشدة مشروع تقسيم الجزائر وفصل الصحراء عن شمال البلاد ويرفضون أي حل صدر من طرف واحد مهما كانت نتائجه فهي غير ملزمة للشعب الجزائري (المجاهد، 1961، الصفحات 11–12).

وقفت مجموعة الدار البيضاء بقراراتها الثورية التحررية الوحدوية في وجه مجموعة برازافيل (مونروفيا فيما بعد) ووضعتها في موقف محرج أمام الراي العام الافريقي والدولي ووصفتها بأنها عميلة للاستعمار في افريقيا، ولهذا حاولت هذه المجموعة الرد على اعلان الدار البيضاء بعقد مؤتمر يكون شاملا لكل الدول الافريقية، وكانت فرنسا قد أوصت دول مجموعة برازافيل بضرورة عقد هذا المؤتمر لضرب أقطاب مؤتمر الدار البيضاء وتوسيع دائرة الخلاف الأيديولوجي بين دول القارة. فاختيرت مونورفيا عاصمة ليبيريا لعقد هذا المؤتمر في الفترة من 08 الى 12 ماي 1961، وتم توجيه الدعوة لكل الدول الافريقية بما فيها الدول المحايدة التي لم تكن تنتمي لأي مجموعة مثل تونس ونيجيريا واثيوبيا وسيراليون، ووجهت الدعوة كذلك لدول اقطاب مؤتمر الدار البيضاء–باستثناء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية–، ولكنهم امتنعوا عن الحضور وتمسكوا بمواقفهم الثورية المعلنة سابقا، واثر انعقاد هذا المؤتمر تأسست مجموعة مونروفيا التي سبق الإشارة اليها (غالي، 1974، الصفحات 41–42).

تجدر الإشارة هنا أن نيجيريا حاولت أن تحفف من حدّة التوتر والانقسام بين المجموعتين، منتهزة فرصة وجود بعض التقارب بين الجانبين وخاصة في المستعمرات الفرنسية بغرب افريقيا، فوجّهت الدعوة للدول الافريقية المستقلة للاجتماع في مدينة لاجوس في جانفي 1962. ولكن إصرار دول مجموعة مونورفيا وخاصة الناطقة بالفرنسية على عدم حضور الحكومة المؤقتة الجزائرية أفشل المؤتمر الذي قاطعته مجموعة أقطاب الدار البيضاء وقضى على جهود نيجيريا في تحقيق التقارب بين المجموعتين (Nkurumah, 1963, p. 148).

إن عدم توجيه الدعوة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي حضرت بوفودها كعضو رسمي في كل المؤتمرات الافريقية السابقة سواء الرسمية أو الشعبية، يعتبر دليلا كافياً على عنصرية وخطورة توجه هذه المجموعة التي تريد إبقاء افريقيا كرهينة للقوى الاستعمارية القديمة والجديدة. وهو الشيء الذي استثمرت فيه الجزائر كثيرا بعد

استقلالها بجعل التجانس الذي تمتعت به مجموعة الدار البيضاء بناءً متماسكا قادرا على تنفيذ الاهداف الاستراتيجية التي قامت من أجلها، وجعلها نواة لوحدة افريقية قائمة على أساس ثوري تحرري.

ورغم التفوق العددي لدول مجموعة مونروفيا، فإنها كانت ضعيفة ومفككة نظرا للتباين الكبير بين أعضائها وارتباطهم بالقوى الاستعمارية من جهة، ومن جهة أخرى شكلت قرارات مجموعة الدار البيضاء المنطلق الرصين لدينامية انشاء منظمة الوحدة الافريقية والمرتكز الأساس لميثاقها. وفي هذا السياق، عملت الجزائر بعد استرجاع استقلالها في جويلية 1962 بكل جهّد على تخفيف حدة التوتر بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعة مونروفيا، وساعدتها في ذلك الأهداف التحررية الثورية التي حدّدتها الثورة التحريرية الكبرى بالتوجه الاستراتيجي نحو القارة الافريقية منذ الايام الأولى لاسترجاع الاستقلال، وهو توجه مبكر ذو بعد استشرافي رشيد.

وكان للجهد الدؤوب الذي بذله أقطاب مجموعة الدار البيضاء، لاسّيما نكروما وسيكوتوري وبن بلة وكيتا وبدعم من امبراطور اثيوبيا هيلا سيلاسي، الفضل في عقد مؤتمر القمّة للدول الافريقية المستقلة في أديس أبابا عام 1963، لبغية إزالة أسباب الانقسام بين المجموعتين وتوحيد صفوف القادة الافارقة وإقامة بنية مشتركة للوحدة الافريقية، وبعد طرح العديد من المقترحات والمقترحات المضادة، وعقد العديد من الاجتماعات، وقّع في 23 ماي 1963 ميثاق الوحدة الافريقية ثلاثون رئيسا لحكومات ودول افريقية وهي: الجمهورية العربية المتحدة، غانا، الجزائر، بورندي، تشاد، تنجانيقا(تنزانيا الآن)، اثيوبيا، أوغندا، تونس، جمهورية افريقيا الوسطى، داهومي(بنين الآن)، رواندا، ساحل العاج، السنغال، السودان، الصومال، سيراليون، الغابون، غينيا، الكامرون، فولتا العليا(بوركينافاسو الآن)، الكونغو برازافيل، الكونغو ليوبولدفيل، ليبيا، نيجيريا، موريتانيا، النيجر، ليبيريا، مالي، مدغشقر. ورفضت المغرب الدعوة لحضور المؤتمر بسبب دعوة موريتانيا التي كانت ترفض استقلالها وتعتبرها جزء من أراضيها ووقعت الميثاق فيما بعد (Charter of The organization of African, 1963, pp. 80-88).

وبموجب هذا الميثاق تأسست منظمة الوحدة الافريقية في 25 ماي 1963. وهكذا فإن المؤتمرات الافريقية التي كانت تعتبر في البداية حركة أفكار ومشاعر وطموحات، نجحت في بلورة مشاعر شعوب إفريقيا وقواها وتجسيدها في ميثاق الوحدة الافريقية.

وبناء على ما تقدم، نستطيع أن نقول أن تأسيسها يدل على نجاح –وعلى قلتهم– مجموعة أقطاب الدار البيضاء في تحقيق أهدافهم الثورية الوحدوية، وفي طليعتهم نكروما الذي وجد في الثورة الجزائرية الشعلة التي أضاءت له طريق الوحدة والقضاء على أركان النظام الاستعماري من ناحية، ومن ناحية أخرى أصبحت هذه

المنظمة أفريقية عربية في تشكيلتها وهذا انطلاقا من اعتقاد قديم بأن الصحراء الكبرى التي يقع معظمها في الجزائر تعتبر جسراً لا حداً فاصلاً بين شمال افريقيا وجنوبها.

والواقع أن الصراع الذي كان قائما بين المجموعتين في العلن انتقل الى داخل منظمة الوحدة الافريقية نفسها، ولاسّيما بعد أن ازدادت أعداد الدول الثورية داخل المنظمة على غرار الجزائر، تنزانيا، الكونغو برازفيل بعد الانقلاب العسكري وتغير نظام الحكم فيها. واستطاعوا التأثير على قراراتها، والأهم من ذلك، أنهم أنشأوا لجنة التحرير الافريقية التي اتّخذت من دار السلام مقّرا لها، وعّهد اليها بمسؤولية تنسيق المساعدات المقدمة من الدول الافريقية. وكانت الجزائر من المساهمين الفاعلين داخل اللجنة، ووفرت معونات عملية ومالية واستقبلت على أراضيها الوطنيين من أتباع حركات التحرير لتدريبهم عسكرياً وتعليمياً ومهنياً.

4. خاتمة:

يتضح مما تقدم أن من الأفكار الرئيسية التي انطلقت منها العلاقات الجزائرية الافريقية فكرة تحرير افريقيا وتوحيدها، وقد أشارت دراستنا الى جانب كبير من توافق وحدة الهدف ووحدة العمل لدى مواثيق الثورة التحريرية ولدى الدولة الجزائرية بعد الاستقلال من جهة والحكومات الافريقية من جهة أخرى. فعلى الرغم من تعرض بعض الدول الافريقية المستقلة للمخاطر، ومن الدعم الهائل الذي قدّمته الدول الغربية لحكوماتها الاستعمارية والأنظمة الافريقية التابعة لها ولاسّيما في المجالات العسكرية والدبلوماسية، فإن الثورة التحريرية والدول الافريقية الثورية المستقلة استطاعت أن تخوض نضالاً مشتركاً تحت لواء المؤتمرات الافريقية وتحت لواء منظمة الوحدة الافريقية فيما بعد، وأن تحقق انتصاراً على الاستعمار الغربي والامبريالية الغربية مثبتة أن الصحراء لم تكن مانعاً للوحدة بين الدول الافريقية حتى أصبحت وحدة قائمة على الأسس الثورية.

كذلك فإن إيديولوجية الكفاح التحرّري الذي ورثته الجزائر عن ثورتها الكبرى تغلغلت في أذهان الجماهير الافريقية الى حد جعلها على استعداد لتحمّل التكاليف الاقتصادية والتضحيات البشرية اللازمة لتحرير الافارقة الاشقاء. وكان للدور الدؤوب الذي أدّاه الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين تأثير لا نظير له، حيث قاد بمهارة عالية الحركة الدبلوماسية في منظمة الوحدة الافريقية مضاهياً بأسلوب مقّنع بين النضال التحرّري الجزائري والنضال التحرّري في افريقيا، واستطاع بما له من مكانة ونفوذ في زيادة التوافق بين مصالح افريقيا والجامعة العربية والعالم الثالث، وكانت البداية المثيرة هي القرار التاريخي الذي اتّخذه في اجتماع الجامعة العربية في نوفمبر 1973 بالجزائر بفرض حظر بترولي على دولة البرتغال الاستعمارية ونظام جنوب افريقيا الذي ينتهج الفصل العنصري وروديسيا التي يحكمها البيض العنصريين.

فنحن أبناء افريقيا يجب أن نتقبل الانضباط وضبط النفس كضرورات لإقامة ما يمكن أن نسمّيه نظاماً داخلياً جديداً إذا كان للأمل أن يراودنا في تحّويل علاقتنا مع الدول الاستعمارية السابقة، من علاقة تبعية دائمة الى

علاقة تكامل مفيد، يمكن أن يولد في المجتمع الافريقي ذاته المحرك اللازم لتحقيق الحكم الراشد والنمو الاقتصادي المستديم.

5. قائمة المراجع:

أولا: العربية:

1- بوضربة، عمر، (2013)، تطور النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1954-1960، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر.

2- بوسليماني، الرحمان، (2024)، التّقسيم الاستعماري الأوروبي لإفريقيا وانعكاساته على خريطة الجغرافيا السياسية بعد الاستقلال، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 16 العدد 01، الصفحات 318-328.

3- حمدي، أحمد، (1983)، المبادئ الإعلامية لجبهة التحرير الوطني وتطبيقاتها في صحيفة المجاهد، رسالة ماجستير في الاعلام والاتصال، معهد الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر.

4- زغيدي، محمد لحسن، (2012). الثورة الجزائرية بين البعد الإفريقي والاستراتيجية العسكرية ومشروع السلم 1954-1956، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر.

5- سلطان، محمد وبكاي، حمان، (1986)، القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

6- الصغير، مريم، (2009)، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية (1955-1962)، دار السبيل، الجزائر.

7- غالي، بطرس بطرس، (1974)، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.

8- فايق، محمد، (2002)، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة

9- قليل، عمار، (1991)، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

10- كواسي، ادموند كوام، (1998)، أفريقيا والامم المتحدة منذ عام 1945، في علي مزروعي، تاريخ أفريقيا العام (الصفحات 945-980)، مطبعة حسيب درغام وأولاده، بيروت.

11- ليتيم، عيسى، (2015)، تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية في إفريقيا السوداء 1956–1960، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد05، الصفحات 464–449.

12- كولين، ليجوم، (1966)، الجامعة الإفريقية (دليل سياسي موجز)، ترجمة أحمد محمود سليمان، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

13- مقلاتي، عبد الله، (2012)، الثورة الجزائرية وإفريقيا، شمس الزّيبان للنشر والتوزيع، الجزائر.

14- المجاهد، (1958)، 30 مارس 1958 يوم التضامن العالمي مع الجزائر المجاهدة، العدد 21، الجزائر.

15- المجاهد، (1958). لائحة أكرا حول الجزائر، العدد 34، الجزائر.

16- المجاهد، (1959)، المؤتمر الإفريقي الثاني، العدد 48.

17- المجاهد، (1960)، الجزائر خط الدفاع الأمامي عن القارة الإفريقية، العدد 61، الجزائر.

18- المجاهد، (1961)، مؤتمر الدار البيضاء قوة جديدة للتضامن العربي الإفريقي، العدد 87، الجزائر.

ثانيا: الاجنبية:

1-Charter of The organization of African. (1963). Charter of the organization of African Addis Ababa, on 25 may 1963. Addis Ababa, on 25 may 1963, no. 6947.

2- CIA-RDP78-00915R001300320009-3. (1961). THE ALL AFRICA PEOPLES CONFERENCE IN 1961. USA : Report in Central Intelligence Agency.

3- Almeida-Topo, H. D, (1996), Naissance des Etats Africains, Casterman, Paris.

4- Chikh, Slimane, (1999), L'Algérie porte de l'Afrique, Alger: Casbah Editions.

5- Jansen, G. (1966), Non-Alignment and the Afro-Asian states, Praeger, New York.

6-Nkurumah, Kwame, (1963), Africa Must Unite, Frederick A. Praeger, New York

7-Osia, K, (1983), Israel, South Africa and Black Africa : a study of the primacy of the politics of expediency, Univbersity Press of America, New York.